



طبعة وليد بن عبد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين .

أما بعد : فهذه قواعد في الفرائض جعلتها لنفسى كالقواعد التي
يدور عليها المقصود ويتضمن جميع الفرائض بسهولة في فوائد قليلة
حتى يعمها الفهم ويتصورها في أقرب وقت ويرسخ عند ذلك
فهمها في القلب ، فلما كان هذا الأسلوب أقرب الى جمع القلب وتوجهه
الى فهم هذا العلم ، وأبعد عن تشتيت الذهن لقراءة الكتب المطولة ،
جعلت هذه الفوائد كالنبذة الى لمن وقف عليها من أخواني من
المسلمين . والمقصود الوصول الى علم الفرائض بسهولة ، وتسهيل
فهمه ورسوخه في الذهن . فأقول وبه الاعانة :

﴿ فائدة ﴾ أعلم أنه يتعلق بتركه الميث خمسة حقوق مرتبة .
أولها : الحق المتعلق بعين التركة . كالزكاة ، والجنابة ،
والرهن ، فيقدم على مؤن التجهيز .

الحق الثاني : مؤن التجهيز بالمعروف . فان كان الميث فاقداً
لما يجهزه فتجهيزه على من عليه نفقته في حال حياته . فان تعذر ففي
بيت المال . فان تعذر فعلى أغنياء المسلمين . وهذا في غير الزوجة .
وأما الزوجة هي التي يجب نفقتها فتؤن تجهيزها على الزوج الموسر ولو
كانت غنية . أما إذا كان معسراً فلا يلزمه مؤن تجهيزها . فتخرج
مؤن تجهيزها من تركتها لا من حصته فقط . وضابط المعسر من

لا يلزمه إلا نفقة المعسرين ويحتمل أن يقال أن المعسر هو من ليس عنده فاضل عما يترك المفلس . وضابط الموصر على العكس فيهما :

الحق الثالث : الديون المرسلة في الذمة . أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة ، فهي أي الديون المذكورة مؤخرة عن مؤن التجهيز والحق الرابع : الوصية بالثلث فسادونه لأجنبي . أي لغير وارث . لأن الوصية للوارث فيها تفصيل . فان أوصى بزائد على الثلث لأجنبي أو لوارث فلا تصح في الزائد إلا برضاء الورثة ، وإذا أوصى الوارث من الثلث بأقل متمول فالوصية موقوفة على رضاء الورثة . فان كان الوارث غير خاص ببيت المال مثلاً فلا تصح الوصية في الزائد على الثلث مطلقاً .

الحق الخامس : من الحقوق المتعلقة بالتركة ، الارث ، وهو المقصود هنا بالذكر .

﴿ فائدة ﴾ أسباب الميراث ثلاثة :

الأول : النكاح فالزوج يرث من زوجته ، والزوجة ترث من زوجها .

السبب الثاني : الولاء بفتح الواو أي ولاء العتاقة فيرث المعتق عتيقه ان لم يكن للعتيق وارث بنسب أو نكاح .

السبب الثالث : من أسباب الارث النسب أي القرابة ، وهي الابوة ، والبنوة ، والادلاء بأحدهما .

﴿ فائدة ﴾ موانع الارث ثلاثة :

الأول : الرق ، فلا يرث الرقيق ولا يرث لأنه لو ورث الرقيق لكان الميراث لسيده والسيد اجنبي بالنسبة الى الميت . وكون

الريق لا يورث لأنه لا ملك له . نعم ، المبعوض يورث ما ملكه
ببعضه الحر على الأرجح عندنا معشر الشافعية . ولا يرث ولا يورث
كالقن عند المالكية والحنفية . ويرث ويورث ويحجب على حسب ما
فيه من الحرية عند الحنابلة .

الثاني : من موانع الارث ، القتل . فالقتل مانع للقاتل من
الارث بخلاف المقتول . فقد يرث قاتله كأن يجرح عم ابن أخيه
جرحاً يسرى إلى النفس ثم مات الم قبل أن يموت ابن أخيه المجروح
وفيه حياة مستقرة فإن المجروح المذكور يرث الم المذكور . أما القاتل
فلا يرث قاتله بل كل من له دخل في القتل ولو كان بحق كقتنص ،
وامام ، وقاض ، وجلاد بأمرهما أو أحدهما ، وشاهد ، ولو كان
القتل حصل منه بغير قصد ، كسائم ، ومجنون ، وطفل ولو قصد
به مصلحة كضرب الأب ابنه للتأديب ، وفتح الجرح أى شقه للمعالجة
فهذه الخصال كلها تمنع الارث وإن كانت لغير قصد هلاكه بل لأجل
صلاحه . كل ذلك خوفاً من استعجال الوارث للارث بقتل مورثه .
والسبب في قتله وسد الباب ولا مدخل للمفتي في القتل بخلاف القاضي
لأن المفتي ليس بملزم بل مخبر بالحكم فقط بخلاف القاضي فإنه ملزم لا
مخبر فقط .

والثالث : من موانع الارث اختلاف الدين فلا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم .

﴿قائمة﴾ الوارثون من الرجال عشرة : الابن ، وابن
الابن وابن سفل ، والأب ، وأبوه وإن علا أى قربه من الميت
بمحض الذكور ، كأبي الأب ، وأبيه ، وأبي أبي الأب ، وهم

جرا . بخلاف الذى يدلي أي يقرب من الميت بأثنى كآب الأم ،
وكآب أم الأب ، وكآب أم الجد ، وهكذا .

ومن الوارثين : الاخ الشقيق ، والاخ من الأب ، والاخ من
الأم ، وابن الاخ الشقيق ، وابن الاخ من الأب ، والعم الشقيق أو
من الأب ، وابن العم الشقيق ، وابن العم من الأب ، والزوج ،
والمعتق . فهؤلاء الوارثين من الرجال بشروط ستأتي .

وأما الوارثات من النساء سبع : البنت ، وبنت الابن وإن
نزل أبوها ، والأم ، والزوجة ، والجدة من جهة الأم كأم الأم ،
أو من جهة الأب كأم الأب ، والمعتقة ، والأخت سواء كانت من
الأب أو من الأم أو من الأب والأم .

﴿ فائدة ﴾ قد عرفت أن بنت الابن من الوارثات .

فاعلم : ان بنت ابن ابن الابن كذلك ، وبنت ابن ابن
كذلك وهلم جرا . بخلاف بنت ابنة الابن أو بنت بنت ابن الابن ،
فلا يرثن لأنهن أدلين إلى الميت بأثاث .

وإنما ورثن بنات ابن الابن وبنات ابن الابن وهلم جرا .
لأنهن أدلين إلى الميت بمحض الذكور .

أما الجدات : فكل جدة أدلت إلى الميت بمجد وارث فهي من
الوارثات : كأم الأب ، وأم أمها وهلم جرا . وأم الجد أبو
الأب ، وأمها ، وأم أمها وهلم جرا . وهكذا أبو أبوك ،
لأنهن أدلين أعني الجدات المذكورات إلى الميت بذكر وارث وهو
الجد من جهة الأب .

ومن الوارثات أيضاً : أم الأم ، وأم أمها ، وأم أم أمها ،

وهلم جرا . بخلاف أم أبي الأم فلا ترث لأنها ادلت إلى الميت بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام .

﴿ فائدة ﴾ اعلم أن الذكور الخمس عشر الوارثون الذين سبق ذكرهم اذا انفرد واحد منهم أى إذا لم يكن للميت وارث غيره . حاز جميع المال إلا الزوج والاخ من الأم فلا يرثون المال كله إذا انفردوا بل يحوز كل واحد منهم حصته فقط . وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال إلا المعتقة .

﴿ فائدة ﴾

أعلم أن الفروض المقدرة في كتاب الله سنة . النصف ، والرابع ، والنصف ، والثلثان ، والثلث ، والسدس . فالنصف فرض خمسة للزوج اذا لم يكن للميت ولد أو بنت ، أو ابنة ولد ، سواء كان الولد أو البنت منه أو من غيره . وكذا ولد الابن وان سفل بخلاف ولدا البنت فلا يحجب الزوج عن النصف لأنه فرع غير وارث . والذي يحجبه انما هو الفرع الوارث بالاجماع .

الثاني : من الذين يرثون النصف ، البنت اذا انفردت عن معصبا أو مماثلها .

والثالثة : بنت الابن ترث النصف أيضاً عند فقد البنت والابن اذا انفردت أيضاً عن معصب كأخ ، أو ابن عم ، أو مماثل .

والرابعة : الاخت الواحدة الشقيقة إذا انفردت عن معصب لها من أخ شقيق ، أو جد ، بل وعن الاولاد وأولادهم الذكور والاناث وعن الأب إلا ولد البنت لا يحجبها . وانما يحجبها أولاد الاولاد الوارثون بخصوص القرابة .

الخامس : من الذين يرثون النصف . الأخت من الأب لها النصف ، إذا انفردت عن معصب لها من أخ لأب ، أو جد ، أو أب ، أو أخوة أشقاء ذكوراً وإناثاً . وعن أولاد الميت أو أولاد أولادهم الذكور والإناث الوارثين بخصوص القرابة كما سبق في الأخت الشقيقة . فإذا انفردت الأخت من الأب عن ذكر حازت النصف . فصار النصف فرض خمسة : الزوج ، والبنت ، وبنت الابن ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب . وكل واحد يستحق النصف بالشروط السابقة والله أعلم .

وأما الربع : فهو فرض اثنين . الزوج والزوجة . فالزوج يستحق الربع إذا كان للميت فرع وارث من ولد أو بنت أو ولد الولد أو بنت ولد سواء كان الولد منه أو من غيره . والزوجة تستحق الربع إذا لم يكن للزوج فرع وارث من ولد أو بنت ولد أو ولد ولد سواء كان الولد منها أو من غيرها فصار الربع للزوج مع وجود الولد للزوجة وللزوجة عند فقد الولد للزوج أو ولد الولد أو بناته ، كالولد والبنت . إلا أولاد البنت وبنات البنت فلا يعتد بهم لأنهم من ذوي الأرحام . وأما الثمن : فهو فرض الزوجة أو الزوجات إذا كان للميت ولد أو بنت أولاد ذكوراً وإناثاً بخلاف أولاد البنت كما سبق .

وأما الثلثان : فهو فرض أربعة أصناف للبنين فأكثر . وللأنتين من بنات الابن فأكثر وللأختين الأشقاء فأكثر وللأختين من الأب فأكثر . ثم إنه لا يستحق كل صنف من تلك الأصناف الثلثين إلا بشروط . فالبنان فأكثر يستحقان الثلثان إذا لم يكن لهن معصب كالأخ أو أخوة أشقاء أو لأب . وبنات الابن يستحقان

الثلاثين إذا لم يكن للميت ولد ذكر كان أو انثى . فان كان للميت ولد ذكر واحد فأكثر حجب بنات الابن . وإن كان للميت ولد انثى ، فان كن بنتين فأكثر فليس لبنات الابن شيء أصلاً . وإن كانت بنت واحدة فللبنت النصف ولبنت الابن أو بنات الابن وإن كثرن السدس تكملة الثلاثين . ويحجب بنات الابن أيضاً بوجود معصب لمن . كأخ أو أخوة أشقاء أو لأب . لأنه يصير حينئذ للذكر مثل حظ الانثيين مع وجود الأخ لمن أو للأخوة ويحجب فقد عرفت أن البنات يحجب عن الثلاثين بالمعصب لمن . وبنات الابن يحجب عن الثلاثين بالولد للميت ذكراً كان أو انثى وبالمعصب لمن كما مر . وتستحق الاختان الشقيقتان الثلاثين إذا لم يكن للميت ولد ذكر كان أو انثى ، ولا ولد ابن وأن لا يكون معهن معصب كأخ لمن أو أخوات أشقاء أو لأب . أما إذا كان للميت ولد أو أولاد ذكور فيحجب بالكلية وإن كان الأولاد اناثاً ، فان كن بنتين فأكثر فللبنتين المذكرات الثلاثين والباقي للأخت أو للأخوات الأشقاء أو لأب ، إذا لم يكن هناك شقيقة . وإن كانت بنت واحدة للميت فقط فلها النصف ، والباقي للأخت أو للأخوات الأشقاء أو لأب إذا لم تكن هناك شقيقة ويحجب الاختين عن الثلاثين أيضاً إذا كان معهن معصب ، أما أخ أو أخوة لمن أشقاء أو لأب . لأنه يصير حينئذ للذكر مثل حظ الانثيين فقد عرفت أن الأخوات الأشقاء يستحقان الثلاثين إذا لم يكن للميت ولد ذكر كان أو انثى ولم يكن معهن معصب لمن . والأخوات من الأب كذلك يستحقان الثلاثين إذا لم يكن للميت ولد ذكر كان أو انثى ولم يكن معهن معصب ولم يكن هناك أخ شقيق للميت ذكراً كان

أو اثني . فان كان للميت ولد أو أولاد فليس للاخوات شيء كما مر .
وان كانت له بنت أو أكثر فليبت النصف وللبنات فأكثر الثلثان
والباقي للاخوات لأب ان لم يكن هناك أشقاء . وإذا كان مع الأخوات
لأب معصب لمن كأخ أو اخوة لمن أشقاء أو لأب يحجب أيضاً من
الثلثين ويصير للذكر مثل حظ الانثيين . وان كان للميت اخوة
أشقاء فيحجب بالكلية ان كانوا ذكوراً ولو واحداً وان كانوا أخوات
أشقاء ثنتين فأكثر فيحجب الأخوات لأب أيضاً من الثلثين ومن
الميراث كله ان لم يكن مع الأخوات لأب أخ معصب لمن . فان كانت للميت
أخت شقيقة فقط فلها النصف والسدس للاخوة للأب فقط . فقد عرفت
بما ذكرناه أن الاختين للأب لا يستحقان الثلثين إلا إذا لم يكن
للميت ولد ذكراً كان أو اثني ، ولم يكن هناك أخ شقيق ذكراً كان
أو اثني ولم يكن معهن من يعصبن كأخ لمن أو اخوة أشقاء أو لأب
وأما الثلث فهو فرض اثنتين : الأم ، والأخوة من الأم ،
إذا كانوا اثنتين فأكثر ذكوراً كانوا أو إناثاً . أما الأم فتستحق
الثلث إذا لم يكن للميت ولد أو بنت أو ولد وولد أو بنت ولد . وسواء
كان الولد واحد أو أكثر . وكذلك البنات سواء كانت تحت
الميت واحدة أو أكثر . وكذلك أولاد الأولاد وبناتهم سواء كانوا
كثير أو واحد ، فتجب الأم بوجود الولد للميت ، أو ولد الولد
ذكوراً كانوا أو إناثاً من الثلث إلى السدس . وتجب أيضاً من
الثلث إلى السدس لوجود اخوة للميت اثنان فأكثر سواء كانوا ذكوراً
أو إناثاً وسواء كانوا أشقاء أو لأب أو أم أو مختلفين . فبوجود
اثنتين اخوة للميت تجب الأم من الثلث إلى السدس فصارت الأم

لا تستحق الثلث إلا مع عدم الولد وعدم ولد المولود للميت سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ومع عدم الأخوة للميت اثنين فأكثر كما مر . وقد تنغير هذه القاعدة في مسألة الأم فينقص سهم الأم عن الثلث مع عدم الأولاد والأخوة في مسألتين . فتصير هذه المسألتين كالمستثنيات من القاعدة السابقة . فأما أول مسألة من المسألتين المذكورة ، وهي : ما إذا ماتت الميتة وخلفت زوج وأم وأب فلزوج النصف ثلاثة ، الباقي ثلاثة للأم منه ثلث وهو سهم واحد ويسمى ثلث الباقي وسهمين غلاق الستة للاب فيقال حينئذ للأم الثلث يعني ثلث الباقي ، وهو في الحقيقة سدس ففي هذه الصورة تقص حصة الأم من الثلث مع عدم الولد ومع عدم الأخوة ، إلا أنه يقال أن حصتها الثلث أعني ثلث الباقي أدباً مع القرآن ، والمسألة الثانية وهي : إذا مات الميت وخلف زوجة وأب وأم ، فالزوجة لها الربع واحد من أربعة ، والباقي ثلاثة للأم واحد ، وهو ثلث الباقي بعد فرض الزوجة ، واثنان للاب ، فيقال حصة الأم الثلث أعني ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع التركة ، ولكن أدباً مع القرآن يقال لتلك الحصة ثلث أعني ثلث الباقي ، فهذه المسألتين مستثنيات من القاعدة السابقة ونسب بالمرأين وبالمريتين .

وأما الأخوة من الأم إذا كانوا اثنين فأكثر ذكوراً كانوا أو إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً ، فيستحقون الثلث إذا لم يكن للميت أب ، أو جد ، أو ابن ، أو ابن ابن ، أو بنت ، أو بنت ابن ، فعند وجود واحد من هؤلاء الستة يحجبون الأخوة للأم سواء كانوا واحداً أو كثيراً ، وإذا عدم هؤلاء الستة حازوا الثلث ويقسم بينهم بالسوية ذكورهم وإناثهم سواء .

وأما السدس فهو فرض سبعة : الأب ، والأم ، و بنت الابن ،
والجد ، والأخت من الأب ، والجدلة ، والأخ ، والأخت من
الأم ، فكل واحد من هؤلاء يستحق السدس بشروط نذكرها الآن
مفصلة :

الأب يستحق السدس إذا كان للميت ولماً أو ولد ابن ذكراً فلا
شيء للأب سوى السدس وإن كان الولد الذي تحت الميت انثى بأن كان
تحت بنت أو بنت ابن فللأب حينئذ السدس فرضاً بالفرض ، وما بقي
من التركة بعد الفروض يأخذه الأب بالتعصيب فيجمع حينئذ بين
الفرض والتعصيب .

وأما الأم فتستحق السدس إذا كان للميت ولد ذكراً كان أو
انثى واحداً كان أو أكثر أو ولد ابن ذكراً كان أو انثى واحداً
كان أو أكثر أو اثنتين من الأخوة أو أكثر ذكراً كانوا أو إناثاً
أشقاء كانوا أو لأب أو لأم أو مختلفين .

وأما بنت الابن أو بنات الابن فتستحق السدس إذا كان للميت
بنت فتأخذ البنت النصف في أبيها وتأخذ بنت الابن أو بنات الابن
السدس تكملة الثلثين ، أما إذا كان للميت بنتين أو أكثر فلا شيء
لبنت الابن ، إلا إن كان للميت ابن ابن ولو أنزل منها فترث معه
بالتعصيب .

وأما الجد : فيستحق السدس إن كان للميت ولد أو ولد ابن ،
فلا شيء للجد سوى السدس حينئذ ، وإن كان للميت بنت أو بنت
ابن فيأخذ الجد السدس بالفرض ، وما بقي بعد الفرض أخذه تعصيباً
كما سبق في الأب فهو كالأب ، إلا في ست خصال : الخصلة الأولى

إذا كان للميت أخوة أشقاء أو لأب ، فالأب يحجبهم بخلاف الجدة
فالأخوة يرثون معه على تفصيل سيأتي ذكره في محله . الخصلة الثانية :
انه إذا كان للميت أب وأم وزوج ، فللزوجة النصف ثلاثة وللأم
هنا ثلث ما بقي بعد فرض الزوج وهو سهم من الثلاثة الباقي ،
وسهمين للأب ، فلو كان بدل الأب جد في هذه الصورة لم تعط ثلث
الباقي بل تعطى الثلث فرضاً كاملاً مع الجد ، فتأخذ في صورة مسألتنا
المفروضة إثنان من الستة فيبقى واحد للجد وهو السدس فلا نظر لكون
سهمها أكثر منه بخلاف الأب كما سبق . والخصلة الثالثة التي يفارق
الجد فيها الأب ، إذا ترك الميت زوجة وأم وأب ، فان للزوجة
الربع واحد من أربعة الباقي ثلاثة لإثنين للأب وواحد للأم ، فلو كان
بدل الأب جد في هذه المسألة فتأخذ الزوجة الربع وللأم الثلث كامل
وما بقي للجد بخلاف الأم مع الأب فانها تأخذ في هذه الصورة ثلث الباقي
فقط وهو الربع في الحقيقة وأما مع وجود الجد بدل الأب فلها الثلث
كامل فهذا هو الفرق بين الأب والجد . الخصلة الرابعة التي خالف الأب
فيها الجد أن الأخوة الأشقاء أو لأب وأولادهم يحجبون الجد في باب
الولاء بخلاف الأب . الخصلة الخامسة ، التي فارق الأب فيها الجد
أن الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجد .

الخصلة السادسة : أن الأب فيما إذا ترك الميت بنت وأب يرث
الأب السدس فرضاً والباقي تعصيباً بخلاف ، ولو كان بدل الأب جد
فللجد السدس فرضاً والباقي بعد الفرض يرثه بالتعصيب مع الخلاف
ففارق الأب الجد بعدم الخلاف هنا ، فهذه هي الخصال الفارقة بين
الأب والجد فقط ، وفيما عدا ذلك فحكمه حكم الأب والله أعلم .

واما الأخت من الأب فتستحق السدس اذا ترك الميت أخت شقيقة واحدة فتأخذ الأخت الشقيقة النصف فرضها ، وتأخذ الأخت من الأب السدس تكملة الثلثين ، أما اذا لم تكن شقيقة واحدة بل اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان فرضهن ولا شيء حينئذ للأخت من الأب ، إلا إذا كان معها معصب لها بأن كان لها أخ فتأخذ الأخوات الأشقاء الثلثين وما بقى للعصبة ، وهو الأخ من الأب وأخته للذكر مثل حظ الأنثيين .

وأما الجدة أم الأم وأم الأب فتستحق السدس وان كان للميت ولداً أو أخوة فلا تحجب عن السدس بهؤلاء . واعلم ان الجدة من الأم تحجب بالأم والجدة من الأب يعني أم الأب تحجب بالأب ، فاذا كانت هناك جدة لأم أي أم الأم ، وجدة لأب أي أم الأب ، وهناك أب فتحجب الجدة من الأب بالأب ، فتأخذ السدس الجدة من الأم وأما إذا كانت هناك جدتين ، أم الأم ، وأم الأب ، ولم يكن هناك أم ولا أب فللجدتين السدس بينهما بالسوية ، وكذا إذا كانت الجدات في درجة وان كن من جهة واحدة ، كأُم أم الأب ، وأم أبي الأب فلهن السدس أيضاً إذا لم يكن هناك من يحجبهن وتحجب لو كان هناك جدتين كأُم الأم وكأُم أم أب ، فلا شيء لأم أم الأب ، لان أم الأم أقرب منها فتحجبها ، وقد تكون الجدة من جهة الأم أبعد من الجدة التي من الأب كأم الأب ، وأم أم الأم فلا تحجب القربى من جهة الأب البعدي من جهة الأم بل يصير السدس بينهما في هذه الصورة لان الجدة التي من جهة الأم وان كانت أبعد فهي أقوى لكون الأم أصلا في ارث الجدات فتلك القوة قامت مقام القرب الذي للجدة من

الاب ، فاعتدلاً فاشتركا بخلاف المسألة التي قبل هذه التي هي عكس هذه وان القربى من جهة الام يحجب البعدى من جهة الاب . واعلم ان كل جدة أدلت إلى الميت أي قربت منه بذكر وارث كأم الاب وأم الجدة ، وأم أبوه ، وهلم جرأ ، وكل جدة أدلت بأنث إلى ذكر كأم أم الاب ، وكأم أم أم أبي الاب ، وهكذا فهؤلاء الجدات كلهن واريثات ويجمعن أم الام وأمهاتهن ، وأم الاب وأمهاتهن ، وأم الجد وأمهاتهن ، وأم أبو الجد وأمهاتهن ، وهلم جرأ ، فهو من الجدات الواريثات لانهن جدات أدلين بذكر وارث ، وأما الجدات التي يدلن بذكر غير وارث فلا يرثن ، كأم أبي الام ، وكأم أبي أم الاب ، وكأم أبي أم الجدة ، وكأم أبي أبي الام ، وهلم جرأ ، فهؤلاء الجدات كلهن غير واريثات لانهن أدلين إلى الميت بذكر غير وارث وهو أبو الام فهو من ذوى الارحام ، وهكذا أمهاته من ذوى الارحام لادلائهن به والله أعلم .

وأما الأخ من الأم فيستحق السدس إذا كان واحداً ، أخ ، أو أخت ، أما إذا كانا اثنين فأكثر أو أخنان فأكثر فقرضهما الثلث كما سبق هذا كله إذا لم يكن هناك من يحجبهما من الميراث ، أما إذا كان هناك من يحجبهما من الميراث كأم أو جد أو ابن أو ابن ابن أو بنت أو بنت ابن ، فليس لهما شيء حينئذ أي فيوجود واحد من هؤلاء الستة الاصناف ، يحجب الأخ أو الأخت أو الاخوة أو الاخوات من الام من الثلث والسدس جميعاً فلا يصير لهما في الارث شيء والله أعلم .

وهنا انتهت معرفة الفروض ، ولنشرع الآن في بيان العصبية .

﴿ قائمة ﴾ : العصبية ثلاثة أقسام عصبية بالنفس والثاني عصبية بغيره والثالث عصبية مع غيره . فأما العصبية بالنفس فهو كل من أحرز جميع المال بالارث ، إذا انفرد من القرابات والمولى المعتق أو يأخذ ما بقي من المال بعد الفروض وهؤلاء هم العصبات بالنفس كالأب والجد وأبو الجد وإن علا والابن وابنه وإن سفل والاخت شقيق والاخت من الأب وابن الاخت لابوين وابن الاخت لاب والاعمام لابوين أو لأب وأولادهم والمولى المعتق وبنوه .

ثم اعلم أنه إذا اجتمع عاصبان فأكثر فتارة يستويان في الجهة والدرجة والقوة فيشتركون في المال أو المال الباقي بعد الفروض مثل أبناء الابن فهما يستويان في الجهة والدرجة والقوة ، وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيحجب بعضهم بعضاً ، فإذا اختلفوا في الجهة كابن وأخت فالأخت محجوب بالابن لأن الابن مقدم بالجهة ، وإن اتحدا في الجهة واختلفا في الدرجة كابن وابنه فإن الابن محجوب بالابن لأن الابن هنا يقدم بقرب الدرجة ، وإن اختلفا في القوة كأخت شقيق وأخت لاب يقدم هنا الاخت شقيق بالقوة ويحجب الاخت للاب ، وعلى هذا فقس في أبناء الأبناء وأبناء الأخوة وأبناء الأعمام وكل من كانت درجته أقرب إلى الميت وكان من جهة واحدة ، فالمراث له دون الأبعد ، وإن كان الأبعد أقوى كأخت لاب أو ابن أخت شقيق فلا شيء لابن الاخت شقيق وإن كان أقوى لأن الاخت لاب أقرب إلى الميت في الدرجة فافهم . وأما إذا تساوى في الدرجة واختلف في الجهة كابن وأخت ، فيقدم الابن بالجهة لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الأخوة ، وأما إذا تساوا في الجهة واختلفوا في الدرجة كابن وابن ابن فيقدم الابن لقرب درجته ،

وأما إذا تساوا في الجهة والدرجة واختلفوا في القوة كأن شقيق وأخ
لاب فيقدم الشقيق لقوته كما سبق .

﴿ فائدة ﴾ : اعلم ان الجهات سبع : البنوة ثم الابوة ثم
الجدودة والاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال ، فاذا اجتمع
عصباء فالقدم منهم بالارث من كانت جهته مقدمة وان كان صاحب
الجهة المقدمة أبعد كابن ابن أخ شقيق أو لاب مقدم على العم لان جهة
الاخوة مقدمة على جهة العمومة كما سبق .

القسم الثاني من العصباء العصباء بالنزول فمن البنات مع اخوانهن
وبنات الابن مع اخواتهن وأبناء أعمامهن يصرن عصباء بغيرهن كالبنات
مع اخوانها عصباء بهم للذكر مثل حظ الانثيين وتصير بنت الابن مع
اخوانها عصباء وكذا ابني عمها وكذلك الاخوات الاشقاء مع اخوانهن
الاشقاء يصرن عصباء بهم للذكر مثل حظ الانثيين ، وكذلك الاخوات
لاب مع الاخوة لاب يصرن عصباء بهم أيضاً للذكر مثل حظ الانثيين
ويعصب الاخت الشقيقة أو لاب الجد أيضاً كما سيأتي في باب الجد
والاخوة ، وتزيد بنت الابن أيضاً بأنه يعصبها ابن ابن في درجتها
كابن عمها فيعصبها مطلقاً أي سواء كان لها شي من الثلثين أم لا ، وابن
ابن أنزل منها إذا لم يكن لها فرض من نحو نصف أو سدس أو شيء من
الثلثين أو من السدس ، ولتمثل لهذه القواعد أمثلة لتعرف :

مات الميت وخلف بنات وأولاد للذكر مثل حظ الانثيين وهذه
صورة المسألة الاولى .

مات الميت وخلف بنات ابن وأبناء ابن سواء كان أبناء الابن
اخوان لبنات الابن أو أبناء عمهن فيشتركون في المال للذكر مثل حظ

الاثنيين ، وهذه صورة المسألة الثانية .

مات الميت وخلف أخت شقيقة أو أكثر وأخوة أشقاء ظلال بينهم للذكر مثل حظ الاثنيين أيضاً ، وهذه صورة المسألة الثالثة .

مات الميت وخلف أخ لاب أو أكثر وأخوات لاب ظلال بينهم للذكر مثل حظ الاثنيين ، وهذه صورة المسألة الرابعة .

مات الميت وخلف بنت وبنت ابن وابن ابن في درجتها سواء كان أخوها أو ابن عمها ، فللبنت النصف ، ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي للذكر مثل حظ الاثنيين .

مات الميت وخلف بنت ابن وابن ابن أنزل منها لها النصف والباقي له فلا يصير عصبة معه لكونها مستغنية بفرضها وهو النصف .

مات الميت وخلف بنت وبنت ابن أو بنات ابن وابن ابن ، للبنت النصف ولبنت الابن أو بنات الابن السدس تكملة الثلثين والباقي لابن ابن الابن النازل ، فلا يعصبا لاستغنائها بالسدس أو بشيء من السدس ان كن أكثر من واحدة .

مات الميت وخلف بنتا ابن وابن ابن لبنات الابن الثلثان ، والباقي لابن ابن الابن النازل ولم يعصبهما لاستغنائهما عنه بالثلثين .

مات الميت وخلف بنت وبنت ابن وبنت ابن وابن ابن ، ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين والباقي لبنت الابن مع ابن ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الاثنيين وقس على ذلك .

القسم الثالث من العصبة ، العصبة مع الغير ، فهم الأخوات مع البنات فالأخوات مع البنات عصبة ، فإذا مات الميت وخلف بنت

وأخت فللبنت النصف وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً وللأخت من الأب إذا لم يكن هناك أخت شقيقة .

مات الميت وخلف بنتين فأكثر للبنتين وأكثر الثلثين فرضهن والباقي للأخت أو الأخوات الأشقاء تعصياً أو للأخت أو للأخوات للأب إذا لم يكن أخت أو أخوات أشقاء لأن الأخت والأخوات الأشقاء يحجب الأخت أو الأخوات من الأب ، هذا كله إذا لم يكن مع الأخت أخوها فإن كان هناك أخ مع الأخت فهي عصبة بغيرها فيصير المال حينئذ بينها وبينه للذكر مثل حظ الأنثيين سواء كانت الأخت أشقاء أو لأب والله تعالى أعلم .

(مسألة) : اعلم أن ابن الأخ الشقيق أو لأب مثل أبيه إلا في مسائل ، الأولى : أنهم لا يردون الأم عن الثلث إلى السدس بخلاف آبائهم .

الخلاصة الثانية أنهم لا يعصبون أخواتهم بخلاف الأخوة فانهم يعصبون أخواتهم كما مر .

الخلاصة الثالثة أنهم لا يرثون مع الجد بخلاف آبائهم فانهم يرثون مع الجد .

الخلاصة الرابعة أن ابن الأخ الشقيق يسقط في المشتركة بخلاف أبيه فانه لا يسقط في المشتركة بل يقاسم الأخوة لأم .

الخلاصة الخامسة أن ابن الأخ الشقيق يسقط بالأخ لأب بخلاف أبيه فلا يسقط بالأخ لأب بل الأخ لأب هو الذي يسقط به .

الخلاصة السادسة أن ابن الأخ الشقيق يسقط بالأخت الشقيقة أو لأب إذا صارت عصبة مع الغير كما في مسألة بنت وأخت شقيقة أو لأب

أخت شقيقة أو لأب

وابن أخ شقيق ، فالنصف للبنت والباقي للاخت ، ولا شيء لابن
 الأخ الشقيق بخلاف أبيه وهو الأخ الشقيق لا تحجبه بل يعصبها هو .
 الخصلة السابعة ان ابن الأخ الشقيق لا يحجب الأخ لأب بخلاف
 أبيه فانه يحجب الأخ لأب ، ففارق الأخ الشقيق ابنه ، وكذلك ابن
 الأخ لأب يسقط بابن الأخ الشقيق وبالاخت لأب إذا صارت عصبه مع
 الغير كما مر في ابن الشقيق ، ولا يحجب ابن الأخ الشقيق بخلاف أبيه
 وهو الأخ لأب فانه لا يسقط بابن الأخ الشقيق بل ابن الشقيق يسقط به
 ولا يسقط بالاخت لأب إذا صارت عصبه مع الغير بل يعصبها هو
 ويحجب ابن الأخ الشقيق ففارق الأخ لأب ابنه في هذه الصورة كما
 فارق الأخ الشقيق ابنه في تلك الصور ، وانما لم يكن ابن الأخ كالأخ في
 هذه الخصال لأن جهة الاخوة مقدمة على جهة بني الاخوة والله أعلم .

(مسألة) : الورثة أربعة أقسام : قسم يرث بالفرض وحده من
 الجهة الذي يسمى بها وهو سبعة : الأم ، والأخ للام ، والاخوة
 للام ، والجدتان ، والزوجات ، وقسم يرث بالتعصيب وحده وهم
 جميع العصبه بالنفس غير الأب والجد ، وقسم يرث تارة بالفرض وتارة
 بالتعصيب ولا يجمع بينهما وهو من ذوات النصف والثلثين ، وقسم
 يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى ويجمع بينهما مرة وهو الأب والجد
 فان كلا منهما يرث السدس مع الابن أو ابن الابن ، ويرث السدس
 ايضاً إذا بقي بعد الفروض قدر السدس ، كما لو مات الميت وخلف أم
 وبنتين وأب أو جد ، فللام السدس سهم وللبنتين الثلثان أربعة أسهم
 والباقي سهم وهو قدر السدس للاب أو للجد ، وكذا يرث الأب والجد
 السدس إذا بقي دون السدس فيعادل بكامل السدس كما إذا ماتت الزوجة

وخلفت زوج وابنتين وأب أو جد ، للزوج الربع ثلاثة ، وللبنتين
 الثلثين ثمانية ، الباقي سهم وهو نصف السدس فيعال بينهم تركة السدس
 فتصير المسألة من ثلاثة عشر فيعطى حينئذ الأب أو الجد السدس سهمين
 وكذا يفرض له السدس إذا لم يبق شيء فتعال بالسدس ، كما لو ماتت
 الزوجة وخلفت زوج وأم وبنتين وأب أو جد ، فللزوج الربع ثلاثة
 وللأم السدس سهمان وللبنت الثلثان ثمانية فالجملة ثلاثة عشر فتعال
 بواحد ثم تعال ثانياً بسهمين وهما سدس الأب أو الجد ، فتصير المسألة
 من خمسة عشر فيعطى الأب أو الجد سهمان سدسه . هذا صورة ميراث
 الأب أو الجد بالفرض ، ويرث بالتعصيب مع الفرض إذا كان معه أنثى
 من الفروع فيأخذ السدس . ثم إذا زاد شيء بعد الفروض أخذته
 بالتعصيب ، كما لو خلف الميت بنت وأم وأب أو جد ، فلبنت
 النصف ثلاثة وللأم السدس واحد فيبقى اثنين فيأخذ الأب أو الجد
 سدسه واحد وواحد يأخذه بالتعصيب .

(مسألة في الحجب) : اعلم أن الأب يحجب الجد والجد يحجب
 أبوه أيضاً ، والابن يحجب ابن الابن وابن الابن يحجب ابن ابن
 أنزل منه والأم تحجب الجدة من الأم ، والأب والأب يحجبان الجدة من
 الأب والابن الشقيق يحجب بالاب والابن وابن الابن وان نزل والابن
 لاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وان نزل والابن الشقيق وبأخت
 شقيقة معها بنت أو بنت ابن ويحجب الابن من الأم ذكر أو أنثى
 ستة : بالاب ، والجد ، والابن ، وابن الابن ، والبنت ، وبنت
 الابن ، ويحجب ابن الابن الشقيق بأب وجد وان علا ، وابن وابنه
 وان سفل ، وأخ لابوين أو لاب ، ويحجب ابن أخ لاب بأب وجد

وان علا وابن وابنه وان سفل واخ لابوين أو لاب ، وابن أخ لابوين ،
 ويحجب الم لابوين بهؤلاء السبعة وابن أخ لاب ويحجب الم لاب
 بهؤلاء الثمانية والم لابوين ويحجب ابن عم لابوين بهؤلاء التسعة وبالم
 لاب وابن عم لاب بهؤلاء التسعة وبم لاب وابن عم لاب بهؤلاء العشرة
 وابن عم لابوين وابن ابن أخ لابوين محجوب بابن أخ لاب لانه أقرب
 منه وبنات الابن محجوبات بالابن أو بنتين فأكثر للميت ان لم يعصب
 بنت الابن أخ لها أو ابن عم ، فان وجد لها أخ أو ابن عم أخذت معه
 الباقي بعد ثلث البنات بالتعصيب ، والاخوات لا يحجبن بالاختين
 لابوين أو أكثر إلا أن يكون مع الاختين لاب أخ فيعصبهن ويحجبن
 الاخوات لاب أيضاً إذا كان للميت أخت وبنت أو بنت ابن .

واعلم ان ابن الابن كالابن إلا انه ليس له مع البنت مثلاًها بل
 تأخذ البنت النصف فرضها وتأخذ الباقي بعد فرضها لعدم مساواته لها في
 الرتبة ، والجدة كالام إلا ان الجدة لا ترث الثلث ولا ثلث الباقي بل
 فرضها دائماً السدس ، والجدة كالأب إلا انه لا يحجب الاخوة لابوين
 أو لاب كما شرحنا ذلك سابقاً في الفرق بين الأب والجدة ، وبنت
 الابن كالبنات إلا انها تحجب بالابن

واعلم أيضاً ان الاخ لاب كالأخ لابوين إلا انه ليس له مع الاخت
 لابوين مثلاًها بل تأخذ النصف فرضها وتأخذ الباقي بعد فرضها تعصياً
 واعلم ان الأب والجدة يحجب كلاهما الجدة التي تدلي به دون غيرها
 فالأب يحجب أمه وأم أمه لانهما تدلي به ، والجدة يحجب أمه وأم أمه
 لانهما تدلي به ، ولا يحجب الأب أم الأم لانهما لا تدلي به ، ولا
 يحجب الجد أم الأب لانهما لا تدلي به أيضاً

(مسألة) : قد سبق ان بنت الابن لها السدس مع بنت الصلب وان كن بنتي صلب أو أكثر فلا شيء لبنت الابن ، وهكذا يجري الحكم في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن فأكثر فلا شيء لبنت ابن الابن إلا ان كان معها أو أنزل منها ابن ابن فيعصبها ، وأما إذا كانت بنت ابن واحدة وبنت ابن ابن ولبنت الابن النصف ولبنت ابن الابن السدس تكملة الثلثين ، إلا ان كان لبنت ابن الابن أخ أو ابن عم في درجتها فلا تجوز السدس بل يعصبها وتجوز هي وإياه ما بقي بعد فرض بنت الابن وأما إذا كان ابن الابن نازل عن درجتها فتحوز السدس تكملة الثلثين وما بقي لابن الابن النازل عنها ، والحاصل ان ابن الابن النازل لا يعصب بنت الابن العالية عنه إلا إذا لم يحصل لها من السدس شيء ، وأما الذي في درجتها فيعصبها مطلقاً كما سبق بخلاف الاخت لأب فلا يعصبها من هو أنزل منها وان لم يكن لها شيء من الميراث ، وانما يعصبها أخوها فقط ، فلا يعصبها ابن الأخ ، وبهذا فارقن الاخوات بنات الابن ، فان بنات الابن يعصبهن من في درجتهن مطلقاً ويعصبهن ابن ابن أنزل منهن إذا لم يكن لهن من الميراث شيء بخلاف الاخوات فلا يعصبهن من هو أنزل منهن كابن الأخ والله أعلم والحاصل ان ابن الأخ وابنه وان نزل سواء كانا شقيقان أو لأب فلا يعصب من في درجته من بنات الأخ أو من فوق درجته من بنات الأخ أيضاً ، ولا يعصب من فوقه من الاخوات للميت من الأب وان لم يحصل لهن شيء من الثلثين لانهن من ذوات الارحام

(مسألة) : القريب المبارك هو من لولاه سقطت الأنثى التي

يعصبا سواء كان أخاها مطلقاً أو ابن عمها ، أو أنزل منها في أولاد
الابن ، وأما القريب المشثوم فهو الذي لولاه لورثن ، ولا يكون ذلك
أعنى القريب المشثوم إلا مساوياً من أخ مطلقاً أو ابن عم بنت الابن .
مثال ذلك في الأخوة ، كزوج وأم وأخ لام وأخت شقيقة
وأخت لاب وأخ لاب ، فللزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
وللأخ للام السدس واحد ، فتعال عليه باثنين ، وتكون الثلاثة للأخت
فالمسألة من ست وتعال لثمانية وسقطت الأخت للاب والأخ كذلك
لاستغراق الفروض التركية ، فلو لم يكن هناك أخ لاب لورثت الأخت
لاب السدس تكملة الثلثين فهو مشثوم عليها ، ومثال ذلك : في ابن
الابن كزوج وأم وأب وبنت وبنت ابن فللزوج ثلاثة وللأم
السدس اثنين وللبنات النصف ستة ولبنات الابن السدس فتعول المسألة
بخمسة عشر فلو كانت هناك ابن ابن سقطت معه بنت الابن
لاستغراق الفروض وتكون حينئذ المسألة عائلة الى ثلاثة عشر فقط فهذا
هو الأخ المشثوم عليها اذ لولاه لورثت السدس ومثله ما لو كانت بنت
ابن وابن ابن آخر في هذه الصورة أيضاً فانه يسقط وتسقط بنت الابن
لأنهما في درجة فصار الأخ يحرم أخته من الارث في صورتين المتقدمة
سواء كانوا من الأخوة أو من أبناء الابن ، وأما ابن العم فيحرم
بنت عمه الميراث ، وهذه الصورة محصورة في أبناء الابن فقط فهذا هو
معنى قولنا فيما سبق من أخ مطلقاً أن الأخ قد يحرم أخته سواء كان من
الأخوة أو من أبناء الابن ، وأما ابن العم فيحرم بنت عمه من الميراث
اذا كانا في درجة ، فهذه الصورة محصورة في أبناء الابن دون الأخوة
فهذا هو القريب المشثوم الذي لولاه لورثت الانثى .

(مسألة) : المحجوب بالوصف كالرق ونحوه كالمدوم ولا يحجب أحداً لا حرماناً ولا نقصاناً ، وأما المحجوب بالشخص فلا يحجب أحداً حجب حرمان وقد يحجب حجب نقصان وذلك في مسائل كأم وأب وأخوه كيف كانوا فللام السدس والباقي للاب ولا شيء للاخوة لحجبهم بالاب ومع ذلك حجبت الام حجب نقصان سواء كان الاخوة أشقاء أو لاب أو لام .

(مسألة) : هذه المسألة المسماة بالمشتركة وهي ما اذا ماتت المرأة وخلفت زوج وأم أو جدة وأخوة لام وأخوة أشقاء واحداً فأكثر ولو كان معه أنثى أو اثناً فللزوجة النصف ثلاثة وللأم والجدة السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنين واستغرقت الفروض التركة كلها ولم يبق للأشقاء شيء فكان مقتضى الحكم السابق الشقيق يسقط اذا استغرقت الفروض للتركة فاستثنوا هنا صورة قضى بها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما بعد وهي انه جعل الأشقاء والأخوة لام كلهم أخوة لام وكان أبو الأشقاء حجراً ملقى أي جعل الاب كالمدوم بالنسبة لقسمه الثلث بينهم ، قسم الثلث الباقي بين الأخوة للام والأشقاء بالسوية حتى لو كان هناك أخت شقيقة مع الشقيق أو أكثر ، فيقسم هنا للأنثى مثل الذكر ، فيقسم حينئذ الثلث بينهم بالسوية انهم وذكورهم ، فهذه هي المسألة المشتركة . والحاصل ان المشتركة هي ما جمعت زوج وذوي سدس من أم أو جدة أو اثنين فأكثر من ولد الام وعصبة شقيق ، فلا تكون المشتركة إلا إذا جمعت هذه الأركان الأربعة والله أعلم .

واعلم انه إذا كان في المسألة المشتركة أيضاً أخت وأخوات لاب مع

الشقيق فلا شيء لمن لاتبين محجوبات بالعصبة الشقيق ولا ينظر لكونه
انما ورث من جهة الام .

(مسألة) : في حكم الجدم مع الاخوة الاشقاء أو لاب أو مجتمعين
ذكوراً كاتوا أو إناثاً كثيراً كاتوا أو قليل ولو واحد أو أخ أو
أخت . فإذا مات الميت وخلف أخ وأخت أو أخوة أو أخوات
أشقاء أو لاب أو مجتمعين كما سبق ، فالجدة حينئذ مخير بين خصلتين
بين المقاسمة بينهم ويأخذ سهم ككأحد الاخوة وبين أن يأخذ ثلث
التركة ، فقد يكون ثلث التركة أحسن . كما إذا خلف الميت جد
وأخوان وأخت فانه إذا قاسم الاخوان والاخت حصل له سهمان من
سبعة وهما دون الثلث فالثلث في هذه الصورة خير له من المقاسمة وهكذا
في كل صورة إذا قاسم الاخوة فيها حصل له من المقاسمة أقل من ثلث
التركة فالثلث خير له وقارة تكون المقاسمة خير له كما إذا خلف الميت
جد وأخ أو خلف جد وأخت أو جد وأختان أو جد وثلاث أخوات أو
جد وأخ وأخت ، ففي هذه الصورة المقاسمة خير إلا أنه إذا قاسم في هذه
الصورة حصل أكثر من ثلث التركة فانه إذا قاسم في الصورة الاولى حاز
نصف التركة ، وإذا قاسم في الصورة الثانية حاز ثلثي التركة ، وإذا قاسم
في الصورة الثالثة حاز نصف المال أيضاً ، وإذا قاسم في الصورة الرابعة
حاز خمسي التركة ، وهي أكثر من ثلث التركة ، وإذا قاسم في الصورة
الخامسة حاز خمسي التركة أيضاً وهي أكثر من ثلث التركة . ففي
هذه الصور الخمس المقاسمة خير له من ثلث التركة ، وقارة يكون ثلث
التركة والمقاسمة سواء ، كما إذا مات وخلف جد وأخوان أو جد وأخ
وأختان أو جد وأربع أخوات ، ففي هذه الصور الثلاث إذا قاسم

الاخوة فيها حاز ثلث التركة ، فصار ثلث التركة والمقاسمة سواء في هذه الصور ، فقليل يقاسم حينئذ ، وقيل يأخذ ثلث التركة ، وقيل يخير بينهما . وهذا كله إذا لم يكن هناك ذو فرض ، فان كان هناك ذو فرض فالجد مخير بين ثلاث خصال : إما أن يأخذ ثلث الباقي بعد ذي الفرض ، وإما أن يأخذ سدس التركة كلها ، وإما أن يقاسم الاخوة ، فان كان ثلث الباقي أكثر من سدس التركة وأكثر من السهم الذي يناله بالمقاسمة فيأخذ حينئذ ثلث الباقي ، كما إذا خلف أم وجددة وخمسة أخوة ، فالأم لها السدس واحد ، والباقي خمسة بين الجد والخمسة الاخوة ، فثلث الباقي حينئذ أكثر من سدس التركة وأكثر مما يناله بالمقاسمة ، لانه ان أخذ سدس التركة حاز واحد وان قاسم الاخوة حاز واحد ناقص قليل وان أخذ ثلث الباقي حاز واحد وثلثان ، فصار ثلث الباقي أحظى له لانه أكثر ، فاذا أخذت الأم سدسها بقي خمسة فلم يحصل منها ثلث صحيح للجد فتضرب الثلاثة التي هي مخرج الثلث في أصل المسألة وهي ستة تبلغ ثمانية عشر ، للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة تبقى عشرة على خمسة أخوة لكل واحد اثنان ، وان كان سدس التركة أكثر من ثلث الباقي وأكثر من حصته من المقاسمة أخذه ، كما إذا خلفت زوج وأم وجد وأخوين ، فللزوجة ثلاثة وهي النصف وللأم واحد وهو السدس الباقي اثنان بين الجد والاخوين فان قاسم الاخوة حصل له ثلثي الواحد وان أخذ ثلث الباقي فكذلك وان أخذ سدس التركة حصل له منهم كامل ، فأخذ سدس التركة لانه أحسن له من المقاسمة ومن ثلث الباقي ، فاذا أخذ الجد سدس التركة ، وأخذ الزوج ثلاثة والأم واحد بقي سهم بين الاخوين لا ينقسم عليهما فتضرب

اثنان في أصل المسألة ، فأصل المسألة ستة يضربها في اثنين تبلغ اثني عشر فيعطى حينئذ الزوج ستة وللأم اثنين وللجد اثنان الباقي اثنين للاخوين من واحد ، وإن كانت المقاسمة أحسن له بأن يجوز بالمقاسمة أكثر من سدس التركة وأكثر من ثلث الباقي قاسم حينئذ ، كما في من خلفت زوج وجد وأخ ، فللزوج النصف الباقي النصف للجد والاخ فإن قاسم الجد الاخ حاز ربع التركة وذلك أكثر من سدس التركة وأكثر من ثلث الباقي لأن سدس التركة وثلث الباقي في هذه الصورة سواء ، فالربع أحسن له فيقاسم حينئذ ، فإذا أخذ الزوج نصفه وبقي واحد فتضرب اثنين الذي هو مخرج النصف في أصل المسألة وهي اثنان تبلغ أربعة فيعطى الزوج اثنان وواحد للجد وواحد للاخ .
وأما إذا كانت المقاسمة وثلث الباقي وسدس التركة كلها سواء ، ففيها الثلاثة الأحوال السابقة بل أربعة ، أما أن يختار التعبير بالمقاسمة وأما أن يتخير ما أراد ، والأولى التعبير بالسدس لأنه الفرض المنصوص عليه كما قاله الأستاذ الحفني . والحاصل ان هذا الكلام كله إذا بقي بعد الفروض أكثر من السدس ، وأما إذا لم يبق بعد الفروض إلا السدس فقط فهو للجد فقط وسقط الأخوة حينئذ ، وإنما الأحوال التي ذكرناها كلها إنما هي فيما إذا بقي بعد الفروض أكثر من السدس .

(مسألة) : إذا بقي بعد الفروض السدس كما إذا خلف بنتين وأم وجد وأخوة فالمسألة من ستة للبنتين أربعة والسدس للأم واحد الباقي سدس للجد ، وتسقط الأخوة لأنه لم يبق بعد الفروض زائد على السدس ، وإذا بقي بعد الفروض أقل من السدس كما إذا خلفت زوج وبنتين وجد وأخوة ، أصل هذه المسألة من اثني عشر ، للزوج الربع

ثلاثة وللبنتين الثلثين ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس فيعمل للجد
بواحد آخر تمام السدس فتصير المسألة من اثني عشر وتعمل إلى ثلاثة
عشر وتسقط الأخوة هنا ولو لم يبق بعد الفروض شيء بل استغرقت
الفروض التركة كلها كما إذا خلفت بنتين وزوج وأم وجد وأخوة أصل
المسألة من اثني عشر للبنتين الثلثين وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس
اثنتان فتعمل لها بواحد تمام سدسها ويزاد في العول للجد بسدسه
وتسقط الأخوة فأصل المسألة من اثني عشر فعالت خمسة عشر ،
واحد تمام سدس الأم واثنتان سدس الجد فهذه ثلاثة أحوال ، أما
أن يبقى السدس فقط بعد الفروض أو يبقى أقل من السدس أو لم يبق
بعد الفروض شيء أصلاً ، فيرث الجد في هذه الأحوال كلها السدس
وتسقط الأخوة إلا الأخت في الأكدرية فإنه يفرض لها النصف
ويفرض له السدس ثم يعود إلى المقاسمة كما سيأتي في محله .

(مسألة) : والحاصل أن للجد أربعة أحوال : أما أن يفضل بعد
الفروض أكثر من سدس المال فالجد مخير بين ثلث الباقي أو سدس
التركة أو المقاسمة ، وأما أن يبقى قدر السدس فقط فهو للجد فرضاً ،
وأما أن يبقى دون السدس فيعمل للجد تمام السدس وأما أن لا يبقى شيء
بعد الفروض فيعمل بالسدس للجد ولا شيء للأخوة في هذه الصور الثلاث
كما سبق والله أعلم .

(مسألة) : واعلم أن الجد مع الإناث من الأخوات حكمه عند
المقاسمة بينه وبين الأخوات حكم الأخوة فيأخذ مثل الأخ مثل سهم
الأخت مرتين لأن الأخت مع الجد تصير عصبية بالغير إلا أن الجد لا
يجبب الأم من الثلث إذا اجتمع مع الأخت بخلاف الأخ مع الأخت

يجبان الام من الثلث . وأما اجتماع الجد مع الاخت فلا يججب الام لانه ليس كالاخ من كل وجه ، فاذا خلف الميت زوجة وأم وأخت للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين ومثلها اذا خلف الميت أم وجد وأخت للام الثلث والباقي بين الجد والاخت للذكر مثل حظ الانثيين فينقسم الباقي أثلاث في المسألين فيأخذ الجد ثلثين وتأخذ الاخت ثلث الا ان الباقي في المسألين لا ينقسم بين الجد والاخت . أما في المسألة الاولى فالباقي بعد أصحاب الفروض خمسة لانها من اثني عشر ثلاثة للزوجة وأربعة للام تبقى خمسة لا تنقسم بين الجد والاخت فتضرب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين ومنها تصح فللزوجة حينئذ ثلاثة في ثلاثة تسعة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر تبقى خمسة عشر للجد عشرة والاخت خمسة . والمسألة الثانية من ثلاثة : للام الثلث واحد والباقي اثنان للجد والاخت لا ينقسمان عليهما فتضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها تصح فللام واحد في ثلاثة بثلاثة الباقي ستة للجد أربعة واثنان للاخت .

(مسألة) : أعلم أن الاخ الشقيق يعد الاخ للاب على الجد ، وان كان الاخ للاب محبوبا كما اذا خلف الميت جد وأخ شقيق وأخ للاب فالاخ الشقيق يعد الاخ للاب على الجد فيصير حينئذ للجد ثلث المال وثلثين للاخوة إذا قاسم ، فالقاسمة وأخذ الثلث سواء حينئذ ، فاذا أخذ الجد ثلثه فيأخذ الثلثين كلها الاخ الشقيق ، ولا شيء للاخ لاب غير انه محسوب على الجد بأخ وليس له شيء ومثله أيضا ما لو خلف زوجة وجد وأخ شقيق وأخ لاب فتأخذ الزوجة الربع ، الباقي ثلاثة أرباع المال فيعد الاخ الشقيق الاخ للاب على الجد فيصير للجد

حينئذ ثلث المال لاستواء ثلث الباقي والمقاسمة فيأخذ الجدة حينئذ ثلث الباقي وهو ربع المال ، والباقي ثلثي الباقي وهو نصف المال للاخ الشقيق ولا شيء للاخ لأب إذا كان الاخ الشقيق ذكراً . وأما إذا كان الاخوة الاشقاء اماً كاملاً لو مات وخلف أختين أشقاء وجد وأخ لأب فيستوي حينئذ للجدة المقاسمة وثلث المال ، وله ثلث المال والباقي للشقيقتين وهو ثلثان ولا شيء لآخ لأب . وان خلف زوجة وجد وأخت شقيقة وأخوين لأب فللزوجة الربع ثلاثة الباقي تسعة فيأخذ الجدة ثلث الباقي ثلاثة لأنه أحسن له فيبقى بعد حصة الزوج والجدة نصف المال فتأخذها الاخت الشقيقة ، ولا شيء لأخوين لأب ، وإذا خلفت زوج وجد وأخت شقيقة ، وأخوين لأب ، فللزوجة النصف ثلاثة وللجدة السدس وثلث الباقي سهم من ستة يبقى اثنان من ستة هما أقل من نصف المال فهما للشقيقة ولا شيء للأخوين للأب ، ولم تعمل لا كمال النصف للشقيقة لما سيأتي من ان النصف المذكور ليس فرضاً محض ومثله الثلثين للاختين ، إذا نقص فلم تعمل المسألة لا كماله ما سيأتي . والحاصل أن الاخ لأب لا شيء له إلا إذا زاد شيء بعد حصة الجدة وبعد فرض الشقيقة فيعطى الاخ لأب حينئذ الزائد . وان لم يبق من بعد حصة الجدة والفرض إلا نصف المال فقط فتأخذ الاخوة الاخت الشقيقة ، وان بقي أكثر فالزائد للاخوة لأب ، كما إذا خلف جد وأخت شقيقة وأخت لأب فتصح من عشرة للاخت الشقيقة النصف خمسة وللجدة أربعة وهما خمسا الباقي واحد للاخ لأب ، والحاصل متى بقي بعد حصة الجدة وأصحاب الفروض أكثر من نصف المال وهناك أخت شقيقة وأخوة لأب فالنصف للشقيقة والباقي للاخوة لأب . وان بقي بعد أصحاب

الفروض ان كانت حصة الجد أكثر من ثلثي المال وكان هناك شقيقتين
فالثلثين للشقيقتين ، والباقي للاخوة للأب إلا أن هذه المسألة الآخرة لا
تبقى بعد الفروض وحصة الجد والثلثين شيء أصلاً . فلا شيء حينئذ
للاب لعدم الزيادة .

واعلم ان جعل النصف للشقيقة والثلثين للشقيقتين مع الجسد خلافاً
للقاعدة ، فلماذا صار النصف المذكور أو الثلثين بين الفرض والتعصيب
فلماذا لو نقص سهمي لأختين في هذه الصور لم يعمل لهما حتى تكمل الثلثين
بل يأخذانهما ناقصاً لأنه ليس ارثهما هنا بالفرض المحض بل هو مشوب
بتعصيب أي ليس فرض خالص بل مخلوط بالتعصيب ، كما إذا خلفت زوج
وجد وشقيقة وأخ لأب ، فللزوجة النصف وللجد ثلث الباقي يبقى
للشقيقتين دون الثلثين فيأخذانه ناقصاً ، ولا شيء لاخت الأب والله أعلم
قد علمت مما سبق لم يبق بعد الفروض إلا السدس فقط فهو للجد
ويسقط الاخت إلا الاخت الكدرية فاعلم ان الكدرية هي هذه
المسألة الآتية :

(مسألة) : إذا ماتت وخلفت زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو
لاب فالمسألة من ستة للزوج نصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان الباقي واحد
وهو السدس فيأخذ منه الجد فكان مقتضى القاعدة السابقة ان الاخت
تسقط ، لكن في هذه المسألة المسماة بالكدرية لم تسقط الاخت شقيقة
كانت أو لاب فيفرض لها حينئذ النصف وهو ثلاثة وللأم اثنان وللجد
واحد وللأخت ثلاثة ، لكن لو أختت الاخت النصف كله زادت على
الجد فنرد حينئذ الاخت إلى التعصيب بالجسد فيخلط سدسها بنصفها ثم
يقسم ذلك أثلاثاً ثلثاً لها وثلثان للجد ، فنصفها ثلاثة وسدسه واحد

فتصير أربعة فتنقسم أثلاثاً فالاربعة لا تنقسم أثلاثاً من غير كسر
فتضرب ثلاثة في المسألة بعولها وهي ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعة وعشرين
فمنها تصح فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال وللأم اثنتان في
ثلاثة ستة هي ثلث الباقي ، والباقي اثنا عشر ثمانية للجد وللأخت أربعة
فصار للزوج ثلث المال وللأم ثلث الباقي وللأخت ثلث باقي الباقي وللجد
الباقي فهذه هي الأكدرية ، ولا نسمى بالأكدرية إلا إذا اجتمعت فيها
هذه الأركان الأربعة وهي زوج وأم وجد وأخت شقيقة سواء كانت
الأخت شقيقة أو لاب فلو لم يكن فيها زوج لأخذت الأم الثلث والباقي
ينقسم بين الجد والأخت كما سبق للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو لم يكن
جد لأخذت الأخت نصفها فرضاً وعالت المسألة بما يكمل لها النصف ولو
كان بدل الأخت أخ لسقط ولم يحصل له شيء بل يأخذ الزوج نصفه ثلاثة
وللأم ثلثها اثنتين والجد سدسه واحد ، وصحت المسألة من أصلها وهي
سنة ولا شيء للآخ حينئذ فمن هنا تعرف أن الأكدرية لا بد فيها من
أربعة أركان وهي زوج وأم وجد وأخت . والله سبحانه وتعالى أعلم .

تمت النبذة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات



وليها :

نبذة يسيرة مباركة فيما يتعلق بأحكام الحيض والمستحاضة

نبذة في قواعد ومسائل
أحكام الحيض والمستحاضة

جمع الشيخ الجليل والعارف النليل
سالم بن عبدالرحمن بن عوض بامري
قدس الله سره ونفعنا بعلومه آمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أبي القاسم الأمين
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . وبعد : فهذه نبذة في قواعد
ومسائل أحكام الحيض والطهر والمستحاضة . إذا رأت المرأة الدم
دون يوم وليلة فليس بحيض ، لأن الحيض أقله يوم وليلة .

﴿ مسألة ﴾ : إذا رأت المرأة الدم يوم وليلة فهو حيض ، أو
رأته يوم وليلة متقطع مفرق في خمسة عشر يوم ، فالحصة عشر يوم
كلها حيض ، وإذا كان دون يوم وليلة فليس بحيض .

﴿ مسألة ﴾ : إذا رأت المرأة الدم خمسة عشر يوم ثم انقطع فهو
حيض ، وإن كان الدم قوي أو ضعيف أو ما بين الدماء أطهار ،
فالحصة عشر كلها حيض وإن تنوعت .

﴿ مسألة ﴾ : إذا جاوز الدم خمسة عشر يوم فإن كان الدم جنس
واحد وكانت المرأة ما قد حاضت فحيضها من ذلك الدم يوم وليلة من
أوله وتسعة وعشرين يوم طهر ، وإن كانت المرأة تعناد الحيض فحيضها
من ذلك الدم كماداتها فإن كانت عاداتها سبعة أيام مثلاً فحيضها من ذلك
الدم سبعة أيام من أوله ، وطهرها كماداتها أيضاً ، هذا إذا كان الدم
جنس ، أما إذا كان الدم المذكور أجناس بأن كان فيه قوي وفيه
ضعيف فالقوي هو الحيض ، والضعيف طهر بثلاثة شروط أن يكون
القوي يوم وليلة فأكثر ، ولم يجاوز خمسة عشر يوم ، أو اتصل
بطهر غلاق خمسة عشر يوم ، أما إذا كان القوي دون يوم وليلة أو زاد

القوي على خمسة عشر يوم ، أو نقص الضعيف عن خمسة عشر يوم وأعقبه دم قوي ففي هذه الصورة كلها تأخذ من أول الدم المذكور كماداتها وان لم تعناد الدم فتأخذ من أول ذلك الدم يوماً وليلة حيض فقط ، والمرأة التي لم تعناد الدم ثم جاءها الدم تسمى مبتدأة ، والمرأة التي تعناد الدم تسمى معتادة ، والمرأة التي تميز الدم القوي من الضعيف وكان القوي يوم وليلة ولم يجاوز الخمسة عشر يوم ، والضعيف خمسة عشر يوم أو أكثر ، أو اتصل بطهر غلاق الخمسة عشر تسمى بميزة ، فالمبتدأة حيضها يوم وليلة من أول الدم ، وطهرها تسعة وعشرين يوم والمعتادة حيضها وطهرها كماداتها فتأخذ كماداتها من أول الدم وطهرها كماداتها ، والمميزة حيضها القوي والضعيف طهر كما سبق سواء كانت مبتدأة أو معتادة .

﴿ مسألة ﴾ : إذا حاضت المرأة كماداتها ستة أيام مثلاً ثم طهرت تسع أيام ثم جاءها الدم ، فالدم الأول حيض صحيح ، والطهر الذي بعده طهر صحيح فتكمله خمسة عشر يوم من الدم الأخير ، لأن الدم الأخير دم فساد ، لأنه متى كان الدم الأول والطهر الذي بعده خمسة عشر يوم أو أكثر ، فالدم الأخير حينئذ دم فساد ، والدم الأول حيض ، والطهر الذي بعد الدم الأول طهر صحيح فتكمله خمسة عشر يوم من الدم الأخير لأنه دم فساد ، وأما إذا كانت أيام الدم الأول والطهر الذي بعده دون خمسة عشر يوم بأن حاضت ست أيام مثلاً ثم طهرت ثمان أيام مثلاً ثم جاء الدم واستمر فهي مستحاضة ، فيصير الدم الأول والأخير واحد والطهر الذي بينهما حكمه حكم الدم ، فصارت كأنها لم تطهر أصلاً لأنها لما جاءها الدم التالي وقد لها أربعة عشر يوم من يوم

جاء الدم الأول فلما جاء الدم الأخير نهار خمسة عشر واستمر حتى جاوز
الحضة عشر يوم من حين جاء الدم الأول ، صارت كأنها لم تطهر أصلاً
من يوم جاء الدم الأول فهي مستحاضة كالمرأة التي رأت الدم خمسة
عشر يوم وبقي معها حتى جاوز خمسة عشر يوم فحينئذ ترجع إلى عاداتها
فتأخذ من ذلك الدم كماداتها فان كانت عاداتها ست أيام أخذت ستة أيام
من أول ذلك الدم كماداتها ، ومن بعد أيام عاداتها حكمه حكم الطهر
فتمصب وتبلي فيه لأنه طهر . والحاصل انه متى كان الدم الأول والطهر
الذي بعده خمسة عشر يوم أو أكثر ، فالدم الأول حيض والطهر الذي
بعده طهر صحيح فتكمله خمسة عشر يوم من الدم الأخير والدم الأخير
دم فساد ، وأما إذا كان الدم الأول والطهر الذي بعده دون خمسة عشر
يوم ثم عاد الدم واستمر فهي مستحاضة ترجع إلى عاداتها ان كانت بمنزلة
أو إلى يوم وليلة حيض من أول الدم ان كانت مبتدأة ، أو ترجع إلى
التمييز ان كانت مميزة كما مر ، وأما إذا لم يسمر الدم الثاني بأن جاء
الدم الثاني وقد لما أربعة عشر يوم من حين ابتداء دمها الأول فأخفت
نهار الحضة عشر طول ، ثم انقطع نهار ست عشر من حين ابتداء بها
الدم الأول ، فالحضة عشر كلها حيض والله اعلم .

﴿ مسألة ﴾ : ولا بد أن يكون بين الحيضتين طهر أقله خمسة عشر
يوم فلا يكون أقل من ذلك أصلاً بخلاف ما بين الحيض والنفاس ، فان
النفاس اذا جاوزت الستين وطهرت يوم بعد الستين ثم رأت الدم فان
الدم الآتي بعد الطهر حيض ان بلغ يوم وليلة ، فقد يصير الفاصل بين
النفاس والحيض يوم فقط بخلاف الفاصل بين الحيضتين فلا بد أن يكون
خمس عشر يوم أو أكثر طهر انتهى والله اعلم .

نبذة

فيما يتعلق بالمحارم من الرضاع والنسب والمصاهرة

جمع الشيخ الجليل والعارف النيل
سالم بن عبدالرحمن بن عوض باصهي
قدس الله سره ونفعنا بعلومه آمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، وصلى الله
وسلم على سيدنا ونبينا محمد النبي الامين وعلى آله وصحبه والتابعين الى يوم
الدين .

وبعد : فهذه قاعدة في معرفة المحارم من النسب والرضاع والمصاهرة
مستخرجة من قوله جل ذكره (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت) فهؤلاء هم المحارم من
النسب . ثم قال جل ذكره (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من
الرضاعة) فهذا فيه بيان المحارم من الرضاع ثم قال جل ذكره : (وامهات
نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم
تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم
وأن تجمعوا بين الاختين) وقوله جل ذكره (ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء) الآية : ففي هذه الآيات الاخيرة بيان المحارم من
المصاهرة ، ونحن الآن ان شاء الله بمعونة الله نشرح لك بيان المحارم
المذكورين ونبيته بمعونة الله وتأييده وتسديده بيانا يعرفه الخالص والعالم ،
فتبدأ أولا بذكر المحارم من النسب ، ثم المحارم من الرضاع ، ثم المحارم
من المصاهرة ، فأقول وبالله الاعانة وأستوهبه الهداية لاصابة الصواب
والحق .

فأول المحارم من النسب الأم وامها لان أم الام أمك وكذا أمها
وهلم جرا . ويسفل في الامهات أم أبوك لان أم أبوك أمك مجازا وكذلك

أمها وهلم جرا وكذا أم جدك وكذا أمها وهلم جرا . وكذا أم جدك من الأم وأمها وهلم جرا . فهؤلاء من الأمهات بالواسطة فهن في حكم الأمهات . ومن المحارم البنات ، أى بنات الشخص وأولادهم ذكورا وإناثا وأولاد أولادهم وإن سفلوا .

ومن المحارم الأخوات أشقاء أو لأب أو لأم ، وأولادهم ، ذكورا كانوا أو إناثا وأولاد أولادهم وإن سفلوا .

ومن المحارم الخالات فقط دون أولادهم وتدخل في الخالات خالات أبوك ، وخالات أمك ، لأن خالات أبوك خالاتك ، وخالات أمك أيضا خالاتك ، وكذا خالات جدك من الأب ، وخالات جدك من الأم ، وخالات جداتك من الأب أو من الأم ، لأنك في هذه الصور كلها من أولاد الاخت لهم .

ومن المحارم أيضا العمات فقط دون أولادهم ، ويدخل في العمات عمات أبوك وعمات أمك ، وعمات جدك من الأب ، وعمات جدك من الأم ، وعمات جداتك من الأم والأب ، وهكذا وإن علا لأن عمة أبوك وأمك عمتك ، وهكذا عمة جدك وإن علا من الأب ، أو من الأم عمتك ، وهكذا عمات جداتك من الأم أو من الأب وإن علون لأنك من أولاد أخيه في هذه الصور كلها . وبيان ذلك أن عمة جدك مثلا إنما صارت عمة لأنه من أولاد أخوها وانت ولد لولده ، فصرت لتلك العمة المذكورة من أولاد الأخ ، وأولاد الأخ في الآية من المحارم ، وهكذا خالة جدك فأنها إنما صارت خالة جدك لأن جدك من أولاد اختها فصرت انت من أولاد الاخت ، وأولاد الاخت من المحارم كما في الآية الكريمة وقس على ذلك أبو أمك وهكذا الأجداد

كلهم والجدات من الأب أو من الأم على هذا المنوال
ومن المحارم أيضا بنات الاخ وبنات الاخت ذكورا واناثا وأولادهم
وأولاد أولادهم ذكورا واناثا ، فهؤلاء هم المحارم من النسب .
واما المحارم التي من الرضاع وهي أمك التي أرضعتك فتصير أنت
ولدها دون اخوانك السابقين واللاحقين ، ويصيرون أولادها كلهم
من ذلك الرجل أو من غيره اخوانك وكذا أولادها من الرضاع ، وزوجها
الذي له اللبن أبوك ، وأولاده من تلك المرضعة أو من غيرها وأولاده
من الرضاع كلهم اخوانك ، ويصير اخوانها اخوانك وأخواتها خالاتك
وامهاتها جداتك ، وآباؤها أجدادك ، وكذلك الزوج يصيرون اخوانه
اعمامك وأخواته عماتك ، وآباؤه أجدادك . وسنوضح لك الرضعات
التي يثبت بها الرضاع ، وكيفية سريان الرضاع وبيان حدوده وقواعده
والاحاطة بجميع اطرافه حتى تنصوره غاية التصور وتقننه حتى لا يشذ
عنك شيء من معرفته ان شاء الله تعالى ، وهذا أو ان الابتداء فيه
فأقول وبالله الاعانة :

اعلم : أن الرضاع لا يثبت الا اذا كانت المرضعة آدمية بلغت
تسع سنين ولو كانت بكرا لا زوج لها أرضعت رضيعا دون السنتين خمس
رضعات تصل كل رضعة الى جوفه . فان قلت بماذا تعرف الرضعة
الواحدة من الرضعتين قلنا نعرف اذا رضع الرضيع ثدي المرأة ثم ترك
الرضاع اعراضا عنه فتسمى هذه رضعة فان عاد بعد الاعراض عنه
صارت الرضعة الثانية ثانية . وكذا اذا قطعت المرضعة الرضاع اعراضا
عن الرضاع لا لاجل شغل خفيف ثم عاد الرضيع الى الرضاع فتحسب
الأولى رضعة والثانية رضعة ثانية ، وان عاد حالا ، فالاعراض منه في

الصورة الاولى صار فارقا بين الرضعتين وان عاد اليه حالا ، واعراض
المرضة عن الرضاع في الصورة الثانية صار فارقا بين الرضعتين وان عاد
الرضيع حالا الى الرضاع كما ذكرنا . أما اذا قطعت الممرضة الرضاع
لشغل خفيف ثم رجعت ترضعه فالمرضة الاولى والثانية في هذه الصورة
واحدة وكذا اذا ترك الرضيع الرضاع لغير اعراض عنه بل تركه لنحو
لهو أو نوم خفيف ثم رجع الى الرضاع فالمرضة الاولى والثانية واحدة
وكذا اذا نام نوما طويلا والثدي في فيه وقد رضع قبل النوم رضة
معتبرة ثم رجع الى الرضاع فالاولى والثانية واحدة ، وكذا اذا تحول
الرضيع أو حولته الممرضة من ثدي الى ثدي آخر فالمرضة الاولى والثانية
واحدة . والحاصل أنه متى ترك الرضيع الرضاع اعراضا عنه أو قطعت
المرضة الرضاع لشغل غير خفيف أو انتهى طويلا ، أو نام طويلا ولم
يكن الثدي في فيه ثم رجع الى الرضاع ففي الصور الثلاث صارت الاولى
رضعة والثانية رضة ثانية ، وأما اذا ترك الرضاع الرضيع غير معرض
عنه بأن تركه لنحو لهو أو نوم خفيف ، أو قطعت الممرضة الرضاع
اعراضا لكن لشغل خفيف أو نام بعد ما رجع وبقي الثدي في فيه وان
نام نوما طويلا أو تحول هو أو حولته الممرضة الى ثدي آخر ثم عاد الى
الرضاع فالمرضة الاولى والثانية واحدة في جميع هذه الصور . فاذا
تبينت لك الرضة الواحدة من الرضعتين ففي رضع الرضيع خمس
رضعات بالشروط السابقة صارت الممرضة أمّا للرضيع ، وصارت أمهات
المرضة جداته سواء كن أمهاتهما من الرضاع أو من النسب وصار آباء
المرضة اجداده سواء كانوا آبائهما من النسب أو من الرضاع ، وصار
اخوان الممرضة أخواله سواء كانوا اخواتها من النسب أو من الرضاع

وصارت أخوات المرضعة خلالاته سواء كانوا أخواتها من النسب أو من الرضاع ، وأولاد المرضعة كلهم اخوانه الذي من تحت ذلك الزوج والذي من تحت غيره ، والذي أرضعتهم الجميع اخوان الرضيع المتقدمين والمتأخرين . والحاصل أن جميع أولاد المرضعة اخوانه سواء كانوا اولادها من النسب أو من الرضاع تقدموا على الرضاع أو تأخروا فتصير المرضعة كأمه سواء ، ويصير زوج المرضعة الذي له اللبن ابوه ، وآباء الزوج المذكور اجداده سواء كانوا من النسب أو من الرضاع ، وامهات الزوج المذكور جدات الرضيع سواء كانوا امهاته من النسب أو من الرضاع ، وجميع اخوان الزوج المذكور اعمامه سواء كانوا اخوانه من النسب أو من الرضاع ، وجميع اخوات الزوج المذكور عماته سواء كانوا اخوانه من النسب أو من الرضاع ، وأولاد الزوج المذكور اخوان الرضيع المتقدمين والمتأخرين الذي من تحت المرضعة والذي من تحت غيرها من النساء الذي تزوج بهن من قبل الرضاع أو بعده وأولاده من الرضاع المتقدمين قبل الرضاع والمتأخرين عنه الجميع إخوان الرضيع المذكور . والحاصل أنه يصير زوج المرضعة مثل ابوه غير أنه لا يرث فيه ويصيرون أولاد الرضيع وأولاد اولاده وان سفلوا سواء كانوا اولاده من النسب أو من الرضاع اولاد للرضعة وزوجها الذي له اللبن ، اما اخوان الرضيع واخواته وامهاته وآباؤه فلا تسري حرمة الرضاع اليهم . فلو تزوج ابو الرضيع بالمرضعة المذكورة جاز ، فيقول الرضيع ابي اخذامي ، ولو تزوج زوج المرضعة المذكورة بأم الرضيع المذكور جاز ، ولو تزوج اخوان الرضيع المذكور بأحد بنات المرضعة أو بأحد بنات زوجها الذي له اللبن جاز ، ولو تزوجت إحدى اخوات

الرضيع باحدى اولاد المرضعة او بأحد اولاد زوجها الذي له اللبن جاز ، فيقول الرضيع حينئذ اخي اخذ اختي وهذا كله لان حرمة الرضاع لا تسرى الا الى الرضيع واولاده فقط دون آباءه وحواشيه .

﴿ مسألة في محارم المصاهرة ﴾ : فأولها زوجة الأب ويدخل في ذلك زوجة جدك من الأب أو من الأم وهكذا وان علا سواء كان أبوك من نسب أو رضاع ومن المحارم من المصاهرة زوجة الابن وابن الابن وان سفل سواء كان ابنك من النسب أو من الرضاع .

ومن المحارم من المصاهرة أم الزوجة وجدتها وان علت من نسب أو رضاع فتحصل المحرمية في هذه الصور المارة بمجرد العقد وان لم يدخل بها ومن المحارم من المصاهرة أيضاً الريبة وهي بنت الزوجة ، لكن لا تثبت المحرمية في هذه الصورة إلا بالدخول على أمها فلا يثبت بمجرد العقد كما في الصور المارة ، فاذا دخل على الام صارت بنتها محرماً له سواء كانت من نسب أو رضاع ، وكذا بنات بنت الزوجة وبنت ابن الزوجة وبناتها ، فصارت الريبة وبناتها وبنات الريبة من محارم زوج الام لانهم من بنات زوجته .

﴿ مسألة ﴾ : كل من وطأ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبناتها وهي حرمت على آباءه تحريماً مؤبداً بالاجماع ، وكذا إذا وطأ امرأة حية بشبهة كان ظنهما زوجته أو أمتة يحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه كما يثبت في هذا الوطء النسب ويوجب العدة بخلاف المزي بها فلا يثبت بزناها حرمة المصاهرة ، فللزاني نكاح أم من زنى بها ونكاح بنتها ، ولأبيه وابنه نكاحها ونكاح بنتها ، لان الله تعالى امنن بالنسب والصهر فلا يثبت بالزنا كالنسب .

ومن المحارم ايضاً لكن على التأييد بل يحرم من جهة الجمع وهي
أخت الزوجة فلا يجمع بينهما وبين أختها شقيقة كانت أو لاب أو لام
ولا يجمع ايضاً بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها فان جمع الرجل
بين من حرم الجمع بينهما بقدر واحد بطل نكاحهما جميعاً ، أو بمقدين
فمقد أولاً بواحدة ثم عقد بالثانية بطل العقد الثاني ، وليست حرمة
الجمع مقصورة على الاختين والجمع بين العمة والخالة فقط ، بل يحرم الجمع
بين كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذكراً يكون
مع الاخرى أنثى حرم تناكحهما كما في الاختين من النسب أو من الرضاع
﴿ مسألة ﴾ : إذا ملك امرأتين ممن يحرم جمعها بنكاح حرم عليه
وطئهما بملك اليمين فان نكح واحدة حرمت عليه الاخرى وكذا إذا كانت
أحدهما زوجته والاخرى مملوكته وهما ممن يحرم جمعها بنكاح فيحرم الجمع
بينهما بالوطء ، الا انه في هذه الصورة يحل له الزوجة دون المملوكة ،
فان وطأ واحدة من المملوكتين حرمت الاخرى فلا يحل له وطء الاخرى
حتى يحرم الاولى بطريق من الطرق أما يبيع أو هبة أو تزويجها فيحل له
حينئذ وطء الاخرى بواحدة من هذه الطرق .

﴿ مسألة ﴾ : ولو ملك أمّاً وبنتها فوطأ احدهما حرمت عليه
الاخرى تحريماً مؤبداً كما علم مما مر من القواعد والله أعلم .

﴿ مسألة ﴾ : ذكر العلماء في الرضاع أربع صور كالمستثنيات
من قاعدة (يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة) وقد نهينا على تلك
الاربع الصور في تلك القواعد السابقة في الرضاع لكن على أسلوب آخر
فتذكر هذه الاربع زيادة في الايضاح ولمعرفة الفرق بين الام من النسب
والام من الرضاع .

الصورة الاولى : انه لا تحرم عليك مرضعة أخيك أو مرضعة أختك كما مر ذكره في الرضاع ولو كانت أم نسب لحرمت عليك لانها أمك أو موطوءة أبيك ، ولا تحرم عليك مرضعة ولد ولدك ، ولو كانت أمه من النسب لحرمت عليك لانها بنتك أو موطوءة ابنك ، ولا تحرم عليك أم مرضعة ولدك ولا بنت المرضعة ولو كانت المرضعة أم نسب كانت موطوءة لك فيحرم عليك أمها وبنتها انتهى .

﴿ مسألة ﴾ : قد عرفت مما مر ان المرضعة انما هي وأولادها محرم للذي أرضعته دون اخوانه ، فلو تزوج أحد اخوانه بينت المرضعة المذكورة جاز ويقول الرضيع أخي أخذ اختي ويكون نظير هذه المسألة في النسب وهي ما إذا كان لك أخ من الاب وأخت من الام فيجوز لأخيك من الاب أن يتزوج بأختك من الام فتقول أخي أخذ اختي وهكذا لو كان لك أخ من الام وأخت من الاب جاز تزوج أخيك من الام بأختك من الاب ، وكذا إذا كان لك أخ من الاب من الرضاع ولك أخت من الام من الرضاع جاز لأخوك المذكور من الاب يتزوج بأختك المذكورة من الام حال كونهم اخوانك كلهم من الرضاع ، وكذا لو كان لك أخت من الاب من الرضاع وأخ من الام من الرضاع جاز تزوج أخيك من الام بأختك من الاب حال كونهما اخوانك من الرضاع إلا ان احدهما من الام والآخر من الاب عكس الصورة الاولى والله سبحانه أعلم .

تمت النبذة المباركة بحمد الله وعونه

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نبذة يسيرة

في

مبطلات الصلاة

جمع الشيخ الجليل والعارف النزيل
سالم بن عبدالرحمن بن عوض باصهي
قدس الله سره ونفعنا بعلومه آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

باب في مبطلات الصلاة الذي يقلب وقوعها في الصلاة ، وهي كثيرة ، وعددها بمضهم إلى سبعين مبطل :
الأول : انتقاض الوضوء

الثاني : خروج المني

الثالث : إذا صلى في محل متنجس أو في ثوب متنجس ، أو كانت في بدنه نجاسة ، أو كان يلاقي النجاسة محمولة ، أو في بدنه أو ثوبه الذي هو حامله بطلت صلاته

الرابع : أنكشاف العورة ولم يسترها حلاً

الخامس : إذا كان في سائر عورة المصلي خرق لم يستر

السادس : إذا صلى إلى غير القبلة ظاناً إنها قبلة ثم يتبين أنه

يصلي إلى غير القبلة بطلت صلاته

السابع : إذا صلى قبل دخول الوقت ظاناً دخول الوقت ثم يتبين

عدم دخول الوقت بطلت صلاته

الثامن : إذا وقع بعض تكبيرة الاحرام في غير القيام بطلت

صلاته

التاسع : إذا لم يسمع نفسه بتكبيرة الاحرام ولم يكن هناك عارض

من نحو لفظ أو صم فإن كان هناك عارض فيشترط لو زال ذلك العارض

لسمع وإلا لم تصح صلاته

العاشر : إذا لم يسمع نفسه بالقائحة ولم يكن هناك عارض ، فإن

وقع عارض من نحو لفظ أو صم ، فان كان بحيث لو زال ذلك العارض لسمع قراءة نفسه صحت صلاته ، وان كان بحيث لو زال ذلك العارض لم يسمع نفسه لم تصح فاتحته فتجب إعادتها على الصواب فاذا لم يعيدها بطلت صلاته

الحادي عشر : إذا سكت بين آيتي الفاتحة سكوتاً طويلاً لغير عنز أو سكوت قصير وقصد به قطع القراءة انقطعت فاتحته وتجب إعادتها فاذا لم يعيدها على الصواب بطلت صلاته .

الثاني عشر : إذا قدم آية من آيات الفاتحة على محلها أو آخرها عن محلها بطلت صلاته إذا لم يعيدها على الصواب إلا إذا تعدد ذلك وكان يغير المعنى بطلت صلاته حالا سواء أعاد الفاتحة أو لم يعيدها .

الثالث عشر : إذا لحن في الفاتحة لحناً يغير المعنى بطلت صلاته إذا لم يعيدها على الصواب إلا إذا تعدد اللحن المذكور بطلت صلاته حالا سواء أعاد الفاتحة أو لم يعيدها .

الرابع عشر : إذا خفف مشدداً من حروف الفاتحة بطلت صلاته إذا لم يعيدها على الصواب إلا إذا تعدد ذلك بطلت صلاته حالا كما تقدم

الخامس عشر : إذا وقع بعض الفاتحة في غير القيام على القادر بأن كل الفاتحة وهو هاوي إلى الركوع فوقع بعض الفاتحة في الهوي أو ابتداء في الهوي وهو في التهوض إلى القيام ولم يعيدها أي الفاتحة كلها في القيام بطلت صلاته .

السادس عشر : إذا تكلم في الصلاة قليلاً وهو عامداً ولو حرف مفهم ولو حصل ذلك بنحو أنين أو بكاء ولو للآخرة أو بنفخ أو سعال بلا غلبة في الكل فحق بأن منه حرفين أو حرف مفهم بطلت صلاته هذا إذا لم يغلبه ذلك ، أما إذا غلبه ذلك بأن لم يقدر على دفعه فيعذر إذا كان يسيراً كالكلمة والكلمتين والثلاث وتبطل أيضاً إذا تكلم كثيراً ناسياً .

السابع عشر : إذا أبدل الضاد بالظاء ولم يميدها على الصواب بطلت صلاته .

الثامن عشر : الأكل في الصلاة إلا إذا كان قليلاً ناسياً أو كان قريب عهد في الإسلام فلا تبطل .

التاسع عشر : إذا ضرب ضربة مفرطة أو تصفيقة للعب بطلت صلاته .

العشرون : إذا فحرك في الصلاة ثلاث حركات متواليات أو ثلاث تصفيقات أو ثلاث خطوات متواليات بطلت صلاته .

الحادي والعشرون : إذا فعل المصلي ركناً فعلياً زائداً وهو عامداً ولم يكن للمتابعة بطلت صلاته .

الثاني والعشرون : إذا التفت المصلي بصدره عن القبلة بطلت صلاته .

الثالث والعشرون : إذا ركع فزعاً من شيء ولم يرجع إلى القيام ليركع وهو قاصد الركوع بطلت صلاته فإن عاد إلى القيام وركع صحت صلاته .

الرابع والعشرون : إذا لم يطمئن في الركوع بطلت صلاته .

الخامس والعشرون : إذا رفع من الركوع فزعاً من شيء ولم يعيد الرفع بطلت صلاته .

السادس والعشرون : إذا لم يطمئن في الاعتدال بطلت صلاته

السابع والعشرون : إذا طول الاعتدال تطويلاً زائداً على ذكره المشروع بقراءة الفاتحة وكان عالماً بالتحريم عامداً بطلت صلاته .

الثامن والعشرون : إذا هوى من الاعتدال إلى السجود فزعاً من شيء ولم يعيد الهوي بطلت صلاته كالركوع والاعتدال .

التاسع والعشرون : إذا لم يطرح المصلي أعضائه السبعة على الأرض حالة السجود وهي اليدين والركبتين وبطن أصابع القدمين والجبهة ، فإذا لم يضع جزء من كل عضو من هذه الأعضاء السبعة على الأرض حالة السجود بطلت صلاته .

الثلاثون : إذا وقع حائل بين جبهة المصلي وبين موضع سجوده كمامة نزل طرفها على جبهته أو قطران أو شمع أو ما شابههما أو عصاة

في جيبته لم يضربه نزعها بطلت صلاته وفي جيبته ذلك .

الحادي والثلاثون : إذا لم يتناقل برأسه حالة السجود .

الثاني والثلاثون : إذا لم ترتفع أسافله على أعاليه حالة السجود من غير ضرورة بطلت صلاته .

الثالث والثلاثون : إذا سجد المصلي على يده أو على كفه أو على ثوبه الذي هو لابس أو سجد على شيء يتحرك بحركته في قيامه وقعوده وهو عالم عامداً بطلت صلاته .

الرابع والثلاثون : إذا لم يطمئن في السجود بطلت صلاته .

الخامس والثلاثون : إذا رفع من السجود وهو فزعاً من شيء ولم يعيد الرفع بطلت صلاته .

السادس والثلاثون : إذا لم يطمئن في الجلوس بين السجدين بطلت صلاته .

السابع والثلاثون : إذا طول الجلوس بين السجدين تطويلاً زائداً على ذكره المشروع بأقل التشهد وكان عالماً بالتحريم عامداً بطلت صلاته .

الثامن والثلاثون : إذا سكت بين كلمتي التشهد سكوتاً طويلاً أو سكوتاً قصيراً وقصد بذلك السكوت قطع القراءة فنقطع قراءته بذلك

وتجب اعادتها فاذا لم يعيدها بطلت صلاته .

التاسع والثلاثون : إذا لحن في التشهد لحناً يغير المعنى بطلت صلاته إذا لم يعيدها على الصواب إلا إذا تعمد اللحن الذي يغير المعنى بطلت صلاته حالا وإن أعادها أي القراءة لأنه تعمد ذلك .

الأربعون : إذا لم يسمع نفسه بقراءة التشهد إلا إذا هناك عارض من نحو لفظ أو صم فيشترط بحيث لو زال ذلك العارض لسمع قراءة نفسه صح تشهده ، وإن كان بحيث لو زال ذلك العارض لم يسمع نفسه لم يصح تشهده فيعيده على الصواب ، فاذا لم يعيده على الصواب بطلت صلاته كالفاتحة .

الحادي والأربعون : إذا أظهر النون المدغمة في اللام في قوله أشهد أن لا إله إلا الله واستمر ولم يعيدها على الصواب بطلت صلاته بل يجب إدغام النون المذكورة في اللام .

الثاني والأربعون : إذا أظهر التنوين الذي بين الدال من مجد وبين الراء من رسول الله فاذا أظهر التنوين المذكور واستمر ولم يعيده على الصواب بطلت صلاته .

الثالث والأربعون : إذا قارن المأموم إمامه في التحريم بطلت صلاة المأموم .

الرابع والأربعون : إذا شك المأموم في تحريمه هل وقع بعد تحريم

الامام أو قبله أو قارنه بطلت صلاة المأموم فقط .

الخامس والأربعون : إذا نسي المصلي الفاتحة أو شك فيها بأن لم يدر هل قرأها أم لا فتذكرها قبل الركوع فتجب عليه قراءتها فإذا ركع ولم يقرأها بطلت صلاته .

السادس والأربعون : إذا نسي الامام أو المنفرد الفاتحة أو ركنًا آخر غير النية وتكبيرة الاحرام ثم تذكر ترك ذلك الركن قبل أن يأتي بمثله من ركعة فلم يعود إلى ذلك الركن بطلت صلاته ، فان تذكر بعد أن أتى بمثله من ركعة أخرى فلا يعود بل يأتي بركعة بدل الركن المذكور

السابع والأربعون : إذا شك المصلي في النية أو تكبيرة الاحرام ومضى ركن وهو شاك ولكن طال زمن الشك بطلت صلاته ايضاً أو لم يمض وهو شاك ولا طال زمن الشك ولكنه لم يعيد الذي قرأه مع الشك بطلت صلاته .

الثامن والأربعون : إذا نوى قطع الصلاة أو تردد في قطعها بطلت صلاته .

التاسع والأربعون : إذا علق قطع الصلاة بشيء كأن قال إذا وقع كذا با أقطع الصلاة بطلت صلاته حالا .

الحسون : إذا نسي المأموم ركنًا من أركان الصلاة غير النية وتكبيرة الاحرام وبقي ناسيًا لذلك الركن حتى أتى بالركن الذي بعده مع الامام ثم تذكر نسيان الركن فعاد إليه بطلت صلاة المأموم ، بل اذا

نسي المأموم ركناً وبقي ناسياً حتى آتى بالركن الذي بعده مع الامام ثم تذكره فلا يعود اليه بل يتابع امامه حتى يسلم فاذا سلم الامام يقوم المأموم فيأتي بركعة بدل الركن الذي نسيه .

الحادى والخمسون : إذا تشهد المصلي في الركعة الاولى وهو عامداً كما لو تشهد في الركعة الثالثة من الرباعيات وهو عامداً أو آتى بركعة زائدة وهو عامداً بطلت صلاته ، وأما إذا كان ناسياً فلا تبطل فان كان الذى فصل ذلك الامام وهو ناسياً فلا يتابعه المأموم بل يفارقه فينبوى مفارقتة بقلبه أو ينتظره فان تابعه فى ذلك بأن تشهد مع الامام فى الركعة الاولى وهو يعلم انها الركعة الاولى ، أو تشهد مع الامام فى الثالثة ، أو قام مع الامام إلى الركعة الزائدة وهو يعلم انها زائدة بطلت صلاة المأموم فى جميع ذلك لعلمه بذلك ، وأما الامام إذا كان ناسياً فلا تبطل صلاته .

الثاني والخمسون : إذا تشهد المصلي فى الركعة الاولى ناسياً ثم تذكر ولم ينهض حال تذكره بطلت صلاته ، أو جلس للتشهد فى الركعة الثالثة من الرباعية ناسياً ثم تذكره ولم ينهض حال تذكره بطلت صلاته أو قام إلى ركعة زائدة ثم تذكر انها زائدة فلم يجلس حال تذكره بطلت صلاته .

الثالث والخمسون : إذا جلس المأموم للتشهد الاول وامامه لم يقشده بطلت صلاة المأموم .

الرابع والخمسون : إذا سجد المأموم للتلاوة وامامه لم يسجد

بطلت صلاة المأموم ، أو سجد الامام للتلاوة ولم يسجد المأموم معه
بطلت صلاة المأموم أيضاً .

الخامس والخمسون : إذا رجع الامام أو المنفرد بعد الانتصاب
إلى التشهد الأول وهو عامداً بطلت صلاته ، أو ترك التشهد الأول
وهو عامداً ثم رجع إلى التشهد الأول وهو إلى القيام أقرب بطلت صلاته

السادس والخمسون : إذا قام المأموم إلى القيام وهو ناسياً وامامه
جلس للتشهد الأول ولم يرجع إلى التشهد الأول مع امامه ولم يفارقه
بطلت صلاة المأموم .

السابع والخمسون : إذا بان الامام كافراً أو امرأة أو مأموماً
أو مجنوناً أو بان على الامام نجاسة ظاهرة بحيث لو تأملها المأموم لرآها
أو كان الامام يغير الفاتحة أو يغير حرفاً منها بطلت الصلاة خلف من
ذكر سواء تبين ذلك بعد الصلاة أو في أثناءها .

الثامن والخمسون : إذا تبين الامام محدثاً أو جنباً أو عليه نجاسة
خفية بحيث لو تأملها المأموم لم يراها ، فان بان في الصلاة وجب على
المأموم مفارقه حالاً فان لم يفارقه بطلت صلاته ، وأما إذا لم يعلم المأموم
بذلك حتى سلم أمامه فعلم بذلك بعد السلام فإذا لم يحمل الامام الفاتحة
ولا بعضاً منها فصلاة المأموم صحيحة ، وإذا حمل الامام الفاتحة أو بعضها
وقام حال تذكره وآتى بركة بدل الركعة الذي حمل الامام فيها الفاتحة
أو بعضها ، ولو آتى بالركعة المذكورة بعد السلام فنصح صلاة المأموم

لكن بشرط أن لا يطول الفصل بين سلامه وبين قيامه إلى الركعة المذكورة ، ولا أتى بما ينافي الصلاة فان طال الفصل بين سلامه وقيامه إلى الركعة المذكورة وأتى بمناف للصلاة كأن وطأ نجاسة غير معفو عنها بطلت صلاته .

التاسع والخمسون : إذا علم المأموم حدث أمامه فصلى خلفه ناسياً لحثت الامام ثم تذكر المأموم في أثناء الصلاة أو بعدها بطلت صلاة المأموم سواء حمله شيئاً من الفائحة أو لم يحمله لعله يحدث الامام ومثله الامام لم تصح صلاته .

الستون : إذا تقدم المأموم على امامه في الموقف بطلت صلاة المأموم.

الحادى والستون : إذا تقدم المأموم على امامه بركنين فعليين بلا عذر بأن ركع واعتدل وهوى إلى السجود قبل امامه ، والامام في القيام بطلت صلاة المأموم إذا لم يفارق الامام وتأخر المأموم عن امامه بركنين فعليين بلا عذر بأن ركع الامام واعتدل وهوى إلى السجود والمأموم في القيام بلا عذر بأن كان يقرأ السورة أو يكمل الفائحة وهو مسبوق لم يدرك مع الامام في القيام وقتاً يسع الفائحة أو يردد الكلمات من غير موجب فهو امامه إلى السجود وهو في القيام ولم يفارق الامام بطلت صلاته .

الثاني والستون : إذا سبج المأموم لامامه إذا نابه شيء وقصد بذلك التسبيح اعلام الامام فقط أو أطلق بطلت صلاة المأموم بل ينوى

بالتسبيح اعلام الامام والذكر أو ينوي به الذكر وحده فتصح صلاته .

الثالث والستون : إذا شك المصلي هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فبني على الأكثر فجعلها أربعاً بطلت صلاته بل إذا شك المصلي في صلاته هل هي ثلاث أو أربع لزمه أن يبني على الأقل فيجعلها ثلاثاً ، وكذا إذا شك هل هي ثانية أو ثالثة لزمه أن يبني على الأقل فيجعلها ثانية وهكذا فيبني على الأقل .

الرابع والستون : إذا لم يسمع نفسه بالواجب من الصلاة على النبي في التشهد الأخير وهو قوله (اللهم صل على محمد) فيجب اسماع نفسه بذلك في التشهد الأخير كالفاتحة ، وأن لا يبدل لفظة الصلاة بالسلام كأن يقول اللهم سلم على محمد أو يبدل الصلاة بالرحمة كأن يقول اللهم ارحم محمد فلا يكفي ذلك ولا يكفي اللهم صل عليه بل اللهم صل على محمد .

الخامس والستون : إذا سجد الامام للسهو ولم يسجد المأموم معه بطلت صلاة المأموم إذا كان عالماً عامداً بل يجب على المأموم إذا سجد امامه أن يسجد معه وإن لم يعلم سهو امامه فيتابعه .

السادس والستون : إذا لم يسمع نفسه بقوله السلام عليكم من التسليمة الأولى كالفاتحة .

السابع والستون : إذا فرق بين لفظة السلام ولفظة عليكم بطلت صلاته إذا لم يعيده على الصواب .

الثامن والستون : إذا زيد أو نقص في السلام بما يغير المعنى

بطلت صلاته إذا لم يأتي به على الصواب إلا إذا تعمد فبطلت صلاته خلا
وإن أغداه على الصواب لتعمده .

التاسع والستون : إذا غير الترتيب وهو عامداً كأن سجد قبل
قنير كم مثلاً بطلت صلاته إذا كان عامداً عالماً .

السبعون : إذا شك في النية أو في تكبيرة الاحرام بعد السلام
بطلت صلاته فيعيدها والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم .

تمت النبذة المباركة في مبطلات الصلاة وهي مبسطة



طبعة دار الكتب